آخوندى، محمود. *آيين دادرسى کيفرى*. تهران: سازمان چاپ و انتشارات، وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامى، ١٩٩١- ۲٠٠٨، ۱٠ جلد، ٧۸٣ ص.

Akhundi, Mahmud. *Ayin-i Dadʹrasi-i Kayfari*. Tehran: Sazman-i Chap va Intisharat, Vizarat-i Farhang va Irshad-i Islami, 1991-2008, 10 vols., 783pp.

**ملخص**

**قانون الاجراءات الجنائية**

*آيين دادرسى کيفرى*

يعتبر هذا الكتاب من أهم مؤلفات الدكتور محمود آخوندي أكبر استاذ قانون في ايران و يتألف في الأصل من عشرة أجزاء، لكن وزارة الثقافة و الارشاد نشرت عام ١٩٨٩ ثلاثة منها في ٧٨٣ صفحة.

و قد جاء الكتاب كرد على الفوضى و عدم التنظيم في قانون العقوبات الإيراني، لذا فهو يهدف الى خلق انسجام في النظام الجنائي اعتمادا على الفقه الاسلامي و حقوق الانسان. و لأن الفقه الاسلامي لا يتناول قضايا الإجراءات الجنائية، فإن المؤلف لا يبحث عن كتب قانونية في الحدود، القصاص، التعزیرات و الدیات. و يحدد آخوندي هدف كتابه بفصل مجال الإجراءات الجنائية – أي مجموعة الاجراءات والقواعد التي وضعتها الدول المتقدمة للتحقيق في الجرائم (المباحث الجنائية)- عن المسائل الأساسية للعدالة الجنائية المتصلة بتحديد مسؤولية الجناة (النيابة العامة).

خطة الكاتب هو تبيان الفرق المزدوج، فهو يقول إن هدف تطبيق هذه الاجراءات وفقا للضرورات العلمية ومجتمعات اليوم المتحضرة هو التطبيق الدقيق للحدود، القصاص، التعزیرات و الدیات. و بهذا - باستثناء حفنة من المسائل التي ينتقدها مثل غياب القاضي الذي ينفذ الحكم- فإن الكاتب يحاول حصر مجال الفقه الإسلامي بتبيان حدود القانون الديني و التي تبنى على تنفيذ الحكم. لهذا فإنه يحاول زيادة الحماية القانونية للمتهم من وقت ارتكاب الجريمة حتى وقت تنفيذ الحكم من خلال إصلاح الإجراءات القضائية المكتوبة.

و مع أنه لا يؤمن بالعقوبات القاسية و يعتقد أن إنهاء حياة المدان هو هدف الاعدام الوحيد فانه يذكر قانون العقوبات الاسلامي و يحيل القارئ إلى كتاب مشهور في الفقه الاسلامي، كما يتجنب ذكر إجراءات تنفيذ العقوبات القاسية مثل الرجم.

و في النهاية فإن الفصل بين مجالي الاجراءات الجنائية و القانون الجنائي يؤدي إلى نتيجة متناقضة هي مقارنة هذه المجالات بالتطورات في علم الجريمة. ذلك لأن أحد أهم أهداف علم الجريمة هو كشف الجرائم سريعا مع تخفيف العقوبات.

ينتهز آخوندي كل فرصة متاحة لينتقد حال المؤسسات القضائية الحالية مقارنا إياها بما في «الدول المتقدمة المتحضرة». و هذه الهوة بين الوضع الراهن و ما ينبغي له أن يكون عليه تجعل من النص عملا أكاديميا سلسا رغم أنه منظم بطريقة معقدة، و لذا فالمشرعون لا يستخدمونه كثيرا. و على الرغم من أن عمره عشرين عاما، فالعمل لا يزال جديدا في حيز التطبيق.

إيراج اسماعيل پور قوچانی

ترجمة حسين علي عبد الساتر